اقتصاد

سورية: مؤتمر للتغطية على هروب الصناعيين

جلال بكور

انطلق أمس الاثنين، «المؤتمر الرابع للاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية» في فندق داماروز بدمشق، حيث يشرف النظام السوري على المؤتمر المقام بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية واتحاد تكنولوجيا المعلومات، واتحاد القياس والمعايرة برعاية الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وفق ما ذكرته وسائل إعلام النظام السوري. وقالت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» إن المؤتمر انطلق صباح أمس ويشارك فيه مسؤولون ورجال أعمال ومستثمرون عرب وسوريون معنيون ومهتمون بإدارة المدن الصناعية والاستثمار فيها. وبحسب ما ذكرته «صحيفة الوطن» التابعة للنظام أيضا، يأتي المؤتمر المنعقد تحت شعار «الاستثمار في المدن الصناعية العربية ودوره في إحداث نقلة نوعية في إستراتيجية الصناعة العربية». ووفق تقرير لمركز جسور للدراسات، توجد في سورية 11 مدينة صناعية، ثلاثة منها خارج نطاق الخدمة وهي عامودا، الرقة، دير الزور، وهناك أربع مدن في مناطق النظام هي حسياء، عدرا، أم الزيتون، الشيخ نجار وأربع في مناطق المعارضة وهي إعزاز، الباب، جرابلس، الراعي.

وبالنظر لأهمية المدن الصناعية والظروف الحالية لسورية، خاصة مناطق النظام السوري فإن إقامة المؤتمر تدفع بالعديد من الأسئلة على رأسها ما مدى قدرة النظام في ظل العقوبات الاقتصادية على دعم وتفعيل المدن الصناعية.

ويأتي مؤتمر الاتحاد في دمشق تزامنا مع تطبيع العديد من الدول العربية لعلاقتها مجددا مع النظام السوري وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تنوي أيضا دعم العديد من المشاريع في مناطق النظام.

ويقول الباحث الاقتصادي في مركز جسور للدراسات، خالد تركاوي، إن هناك مدنا صناعية فاعلة في مناطق النظام اليوم، وفيها العديد من الصناعات أيضا، إلا أنها تواجه الكثير من المشكلات التي تعيق الاستثمار على رأسها الواقع الأمني، مضيفا في حديث لـ«العربي الجديد» أن هناك سيطرة للمليشيات والشبيحة على معظم الطرقات الواصلة إلى هذه المدن، إضافة إلى خطر الاعتقال المحدق بأصحاب المعامل والعاملين فيها. وأشار الباحث إلى خطر الفروع الأمنية على هذه المدن، حيث تعمل على استغلالها في الحصول على المال، في حين أن مهمة الفروع الأساسية هي حماية المدن الصناعية. وأضاف تركاوي أيضا أن هناك مشكلات كثيرة تقف في وجه الاستثمار على رأسها تأمين المحروقات والكهرباء والمياه حيث يذهب بها النظام للبيع في السوق بأسعار مرتفعة ولا يتجه بها إلى دعم الصناعيين.

وعن المؤتمر المنعقد يرى الباحث أنها محاولة من النظام لإعادة الاستثمار وجلب استثمار خارجي مستبعدا أن ينجح النظام في جلب استثمار دولي من الخارج، مضيفا: «لكن النظام هنا يريد إظهار نفسه راعيا للصناعيين من أجل التغطية على عملية هروب الصناعيين من البلاد إلى الخارج». وكانت تقارير إعلامية قد أفادت بأن مئات الصناعيين، خاصة من حلب غادروا سورية خلال الشهور الماضية هربا من تسلط مليشيات النظام والقوانين الجائرة التي يصدرها النظام بحقهم. وذلك أدى إلى توقف الكثير من المعامل، خاصة في منطقة الشيخ نجار بحلب.

(Getty)

نيسان تخطط لزيادة مبيعات السيارات الكهربائية

تسعى شركة «نيسان» لصناعة السيارات لتكون نصف مبيعاتها مركبات كهربائية أو هجينة بحلول العام 2030 وتخطط لضخ مليارات الدولارات لتحقيق ذلك، وفق ما أعلنت أمس الاثنين. ويأتي الإعلان بعد خطوات مشابهة قامت بها مجموعات أخرى كبرى لصناعة السيارات والتي أعلنت بشكل متزايد انتقالها إلى السيارات الكهربائية والهجينة في ظل ارتفاع منسوب القلق حيال التغير المناخي. ولدى كشفها عن خططها على الأمد البعيد، قالت نيسان إنها ستطلق 23 طرازا جديدا للسيارات، 15 منها كهربائية، سعيا لبلوغ الهدف المحدد للعام 2030. والعام الماضي، بلغت نسبة مبيعات نيسان عالميا من المركبات الكهربائية أو الهجينة 10 في المئة فقط، فيما أكدت الشركة أن الهدف الجديد سيساعدها في تحقيق الحياد الكربوني في دورة حياة منتجاتها بحلول 2050.

لقطات

ارتفاع حاد للأسعار في الأردن

فرض غلاء أسعار السلع الاستهلاكية نفسه على الأسواق الأردنية خلال الشهرين الماضيين، اللذين سجلا زيادات حادة في أسعار سلع رئيسية، أرجعه وكلاء إلى الغلاء عالميا. واتفق مسؤولون وتجار أردنيون، على أن السوق المحلية باتت في مواجهة حقيقية مع انعكاسات أسعار السلع عالميا، مطالبين الحكومة بالتدخل للحد من هذه الآثار، بإعادة النظر في ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية المفروضة. وقال أمين سر غرفة صناعة عمان وعضو مجلس إدارة صناعة الأردن، تميم القصراوي، إن الأسواق العالمية تشهد ارتفاعات كبيرة في مختلف السلع الغذائية والأساسية بنسب وصلت إلى 100 بالمائة لبعض الأصناف. من جهته، قال مستورد مواد غذائية، حمزة الحلايقة، إن ركودا قويا تشهده السوق المحلية بسبب شح السيولة لدى المستهلكين، في وقت تعاني فيه عملية الاستيراد من ظروف صعبة.

السعودية ثالث أكبر منتج عالمي للغاز في 2030

قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، إن بلاده ستصبح ثالث أكبر منتج للغاز عالميا بحلول 2030. جاء ذلك خلال كلمة للرئيس التنفيذي أمين الناصر، في حفل توقيع عقود بقيمة 10 مليارات دولار، تمثل جزءا من تطوير حقل الجافورة بالمنطقة الشرقية، أمس الاثنين. وذكر الناصر أن إنتاجية الحقل قد تصل إلى ملياري قدم مكعبة يوميا من الغاز بحلول 2030، وحجم موارد الغاز في الحقل 200 تريليون قدم مكعبة. من جهته، قال وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، إن مشروع تطوير حقل الجافورة سيكلف ميزانية الدولة ستة مليارات ريال (1,6 مليار دولار). وحسب بيان لوزارة الطاقة في المملكة، يعد حقل الجافورة الأكبر في المملكة للغاز غير التقليدي، من حيث حجم المخزون والمساحة، إذ يبلغ طوله 170 كيلومترا، وعرضه 100 كيلومتر.

عون: سندعو قطر إلى ضخ استثمارات في لبنان

قال الرئيس اللبناني ميشال عون، إنه سيدعو قطر إلى تنفيذ استثمارات متعددة في بلاده، في محاولة لضخ سيولة جديدة تكون قادرة على مساعدة الدولة في النهوض مجددا. تصريحات عون وردت لصحيفة «الراية» القطرية التي نشرتها أمس الإثنين، على هامش زيارة بدأها أمس إلى الدوحة غير محددة المدة، التقى خلالها أمير البلاد تميم بن حمد آل ثاني. وذكر عون أن «لا وجود لاستثمارات قطرية أساسية في لبنان.. علماً أن الأرض خصبة في الوقت الحاضر، وخلال زيارتي للدوحة سأدعو الأمير إلى توجيه الاستثمار في إعادة إعمار مرفأ بيروت». وأشار الرئيس إلى أن بلاده بحاجة إلى استثمارات قطرية في قطاعات عدة، مثل الكهرباء والبنى التحتية، إضافة إلى التوظيف المصرفي». ويعاني لبنان منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، من أزمة سياسية واقتصادية متصاعدة، أدت إلى انهيار أسعار الصرف لمستويات قياسية.

أردوغان يتمسك بعدم خفض الفائدة رغم تهاوي الليرة

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الاثنين، إنه لن يؤيد مطلقا رفع أسعار الفائدة، وإنه «لن يتراجع أبدا عن ذلك»، في تكرار لموقفه الداعم للتخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة التي تسببت في هبوط قيمة الليرة. ونقلت قناة «إن.تي.في» عن أردوغان قوله للصحافيين أثناء رحلة العودة من زيارة لتركمانستان، إن تقلبات سعر الصرف الأخيرة لم تكن قائمة على أسس اقتصادية، وإن أنقرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم لتعزيز الاستثمارات، وتحديدا من خلال البنوك الحكومية. كما نقلت عنه القناة التلفزيونية قوله إنه لم يغير رأيه بأن أسعار الفائدة تسبب التضخم، مضيفا أنه يتوقع انخفاض التضخم قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023.

وأمر أردوغان، أول من أمس السبت، بفتح تحقيق في تلاعب محتمل في العملة بعدما هبطت الليرة بشدة إلى مستويات قياسية منخفضة أمام الدولار.

وكلف أردوغان مجلس الرقابة الحكومي، وهو جهاز تدقيق يرفع تقاريره للرئاسة، بتحديد المؤسسات التي اشترت كميات كبيرة من العملات الأجنبية وما إذا كان قد حدث أي تلاعب.

وقال أردوغان، الأسبوع الماضي، إن بلاده تخوض «حرب الاستقلال الاقتصادية» ولن تخضع للضغوط من أجل تغيير هذا المسار، مضيفا «إننا نشهد التلاعب حول سعر الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع الأسعار من قبل أولئك الذين يريدون إخراج بلادنا من المعادلة».

وقال محافظ البنك المركزي التركي شهاب قوجي أوغلو، الخميس الماضي، إنه ناقش التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة مع ممثلين عن البنوك في اجتماع بعد انخفاض الليرة إلى مستويات قياسية، مضيفا أن القطاع المصرفي قادر على التغلب على تقلبات السوق. وتراجعت الليرة التركية ما يزيد عن أربعة بالمئة مقابل الدولار في تعاملات ضعيفة ومتقلبة، أمس الاثنين، مقتربة من المستويات المتدنية القياسية التي سجلتها الأسبوع الماضي.

وسجلت العملة التركية، يوم الثلاثاء الماضي، مستوى متدنيا قياسيا عند 13,45 بعدما دافع أردوغان عن تحرك البنك المركزي لخفض سعر الفائدة إلى 15 بالمئة، على الرغم من وصول معدل التضخم إلى 20 بالمئة.

(العربي الجديد)

ماذا لو ارتفع عائد الدولار؟

مصطفى عبد السلام

عندما يعطس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، تعطس كل البنوك المركزية في العالم، وعندما يرفع الفيدرالي سعر الفائدة أو يخفضه، فإن معظم البنوك المركزية تتخذ القرار نفسه وفي التوقيت نفسه وبالنسبة نفسها تقريباً، والآن بات من المؤكد أن الفيدرالي سيرفع الفائدة على الدولار في العام المقبل. وبغض النظر إن كان الرفع سيكون مرتين أو ثلاثة طوال العام، لكنه سيحصل، والإشارات والتصريحات الصادرة عن البنك وكبار مسؤولية تقول إن العائد سيرتفع على الدولار، خاصة مع زيادة معدل التضخم داخل الولايات المتحدة لأعلى مستوى منذ نحو 31 عاما، وتوقعات باستمرار هذه الزيادة مع ارتفاعات أسعار النفط والغاز والسلع والأغذية المتوقعة، وهو ما ستكون له تأثيرات على الأسواق الأميركية والمواطن. ومن المتعارف عليه أنه عندما يرتفع التضخم فوق مستوى 2% تقريبًا، فإن البنك يرفع الفائدة في محاولة لتخفيض الأسعار، لأنه من خلال رفع الفائدة يعمل الفيدرالي على سحب السيولة النقدية الفائضة من الأسواق وزيادة جاذبية الاستثمار في الدولار وتوقيته، وهو ما يقلل من زيادة أسعار السلع والخدمات، ويمنح المودعين عائدا يعادل معدل التضخم.

قد يسأل شخص: وما علاقتنا نحن في المنطقة برفع سعر الفائدة على الدولار؟

الإجابة بسيطة، وهي أن الرفع سيكون مفيداً لبعض الدول العربية النفطية التي تمتلك صناديق سيادية ضخمة وفوائض مالية ضخمة مستثمرة في البنوك الغربية، فزيادة الفائدة ستدر مليارات الدولارات سنويا على خزائن دول الخليج مثلا التي لديها سيولة نقدية مودعة في البنوك تتجاوز 2,1 تريليون دولار.

في المقابل، فإن زيادة سعر الفائدة هو قرار غير سار وسلبي لمعظم الدول العربية، خاصة تلك التي تقترض بكثافة من الخارج، سواء عبر طرح السندات الدولية كما هو الحال في مصر والعراق والأردن وتونس والمغرب والبحرين، أو عبر قروض مباشرة يتم الحصول عليها من مؤسسات دولية، وبالتالي فإن خطوة الفيدرالي المتوقعة سترفع كلفة الاقتراض الخارجي والأعباء المستحقة عليه، وتزيد كلفة الاقتراض بالنسبة للأفراد والمؤسسات التي تحصل على قروض دولارية من البنوك.

ومع رفع البنوك سعر الفائدة على القروض الدولارية تنخفض الاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وهنا تنكمش الأسواق وتزيد البطالة، ويسارع المدخرون نحو إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة العالي، وهذا أمر مضر بالاقتصادات الوطنية.

حالٌ وناس

«أوميكرون» يضع الأسواق على أبواب انتكاسة جديدة

إغلاق أجواء المغرب

تصاعدت المخاوف من انعكاسات سلبية لمتحور «أوميكرون» على الأسواق العربية والعالمية، وكانت المغرب أول دولة عربية تسارع الى إغلاق كامل اجوائها في هذا السياق

الرباط ـ **مصطفى قماس**

سادت حالة من القلق في الثلاثة أيام الأخيرة، بعد الأخبار التي استحوذ عليها «أوميكرون» متحور فيروس كورونا، والقرار الذي اتخذته السلطات المغربية بإغلاق حدوده الجوية في الأسبوعين المقبلين أمام الملاحة الجوية، قلق يلتبس بنوع من الخيبة بعدما ظن الناس أن تخفيف التدابير الاحترازية إثر تحسن الوضعية الوبائية سيعيد الحياة إلى طبيعتها.

وزادت المخاوف من تكبّد الأسواق خسائر باهظة في حال استمرار إغلاق الطيران لفترة طويلة مع تصاعد الإجراءات الاحترازية، إذ ستكون قطاعات التجارة والسياحة والطيران في فوهة شظايا متحور «أوميكرون» المتطور.

تعليق رحلات الطيران

مع سؤال «العربي الجديد» الكاتب العام للاتحاد العام للمقاولات والمهن، محمد الذهبي، عن تداعيات المتحور الجديد، أجاب أنّ الأجواء السائدة تذكر بالربع الأول من العام، عندما بدأت تظهر إصابات، ما أدى إلى توالي القرارات التي أفضت إلى الحجر الصحي، بما كان لذلك من تداعيات على الاقتصاد وحياة الناس.

يرى الذهبي أن حالة عدم اليقين التي يؤجهها المتحور الجديد (أوميكرون)، تفضي إلى الخشية من تدهور الوضع الوبائي في العالم، بما لذلك من تداعيات على الحياة العادية في المغرب، الذي قد يضطر إلى اتخاذ إجراءات احترازية، ستنعكس على المقاولات والتجار والحرفيين، ومناصب الشغل والقدرة الشرائية.

وقد قرر المغرب، أول من أمس، تعليق جميع الرحلات المباشرة للمسافرين في اتجاه المملكة، اعتباراً من أمس الاثنين، مسوغاً ذلك بانتشار «أوميكرون» خصوصاً في أوروبا وأفريقيا. ويبرر المغرب القرار بالرغبة في الحفاظ على المكتسبات التي راكمها في مجال محاربة الجائحة وحماية صحة المواطنين، حيث تشير بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية إلى أنه لم تسجل أية حالة وفاة، بالإضافة إلى 84 إصابة جديدة، فيما بلغ عدد المتعافين 102 شخص خلال أول من أمس.

وذهب الطبيب والباحث في السياسات والنظم الصحية، الطيب حمضي، في تحليل عمّمه أول من أمس، على وسائل الإعلام، إلى أن قرار المغرب بإغلاق الأجواء لمدة 15 يوماً يجد مبرره في الرغبة بالتعرف أكثر على طبيعة المتحور ومدى شراسته وقدرة اللقاحات المتوفرة على الإحاطة به.

تداعيات على القطاع السياحي

وبدت تظهر تداعيات تعطيل في القطاع السياحي، إذ سُجل إلغاء لحجوزات في الفنادق التي كانت تعول على عودة السياح في ديسمبر/ كانون الأول بمناسبة أعياد الميلاد، علماً أنّ إغلاق الحدود لن يقتصر فقط على الرحلات الجوية، بل يشمل اعتباراً من اليوم البواخر التي تنقل المسافرين.

ويتصور الاقتصادي المغربي، علي بوطيبة، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ الأضرار التي ستلحق بالسياحة يمكن أن تتجلى أكثر في حال تشديد التدابير الاحترازية، خصوصاً في ما يتصل بالتنقل بين المدن، ما سينعكس على حركة السياحة الداخلية، مضيفاً أنّ التأثيرات على السياحة تنسحب على قطاعات أخرى مثل المطاعم والمقاهي والترفيه. غير أنّه يلاحظ أنّ التطورات الأخيرة إذا ما استمرت ستنعكس على التجارة الخارجية للمغرب، رغم استثناء البواخر الناقلة للسلع من قرارات منع العبور، باعتبار أنّ التدابير المتخذة في أوروبا التي تعتبر الشريك الرئيسي للمغرب، ستفضي إلى تباطؤ وتيرة الطلب الموجه للمملكة.

> تداعيات سلبية على السياحة والطيران والتجارة

توسيع عجز الموازنة

وينبه بوطيبة إلى أنه في حال لم يحاصر المتحور الجديد، سينعكس ذلك على النقاش الجاري في البرلمان حول مشروع موازنة العام المقبل، الذي راهن على عودة الانتعاش، غير أن التطورات اللاحقة قد تفضي إلى دفع الحكومة إلى التعايش مع توسيع عجز الموازنة، بفعل الإنفاق الذي سيقتضيه احتمال تضرر بعض القطاعات.

وبدت تثار في الأيام الأخيرة مسألة مواجهة قطاع السياحة الظرفية الحالية، بينما أخبرت وزيرة السياحة، فاطمة الزهراء عمور، الفاعلين في قطاع السياحي بالالتزام بتقديم مساعدة بقيمة 210 دولارات في الشهر للعامل المتضرر المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأفضت حالة عدم اليقين المرتبط بالفيروس إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، ما سيساعد المملكة على خفض فاتورة الواردات من منتجات الطاقة التي زادت في التسعة أشهر الماضية بنسبة 36,8 في المائة، لتصل إلى 5,5 مليارات دولار، ما يساهم في توسيع عجز الميزان التجاري. ولكن عادت أسعار النفط للارتفاع خلال الفترة الأخيرة، مما قد يغير المعادلة، حسب مراقبين. وينتظر أن يضع الفيروس توقعات الحكومة تحت المحك في العام الحالي والمقبل، الذي تراهن فيه على نمو في حدود 3,2 في المائة وعجز موازنة في حدود 5,9 في المائة، ما يزيد الضغط على مستوى مديونية الخزانة التي ينتظر أن تقفز إلى 79,6 في المائة.

ويرى بوطيبة أن الدولة في حال عدم محاصرة الفيروس عالمياً، ستضطر إلى دعم الشركات، بما فيها الشركات العمومية، مثل الخطوط الملكية المغربية، التي استفادت في ظلّ الجائحة من دعم في حدود 350 مليون دولار، بالإضافة إلى ضمان قرض في حدود 260 مليون دولار بهدف استمرارية صمودها.

السياحة أكبر المتضررين من الجائحة الصحية (فاضل سنّا/ فرانس برس)

4 سيناريوهات للاقتصاد العالمي: أحدها «إنذار كاذب»

لندن ـ **العربي الجديد**

رغم الارتباك الحاد الذي سيطر على الأسواق العالمية في أعقاب الإعلان عن سلالة «أوميكرون» المتحورة من فيروس كورونا، فإن الغموض لا يزال يكتنف التأثير الحقيقي لهذه السلالة على الاقتصاد العالمي، وما إذا كانت لا تختلف كثيراً عن سابقاتها، إذ يترقب المستثمرون في مختلف القطاعات نتائج المختبرات العالمية لتحديد مدى خطورة «الوافد الجديد» لتحديد وجهتهم، لا سيما أن حالة عدم اليقين قد تكون أكثر قسوة من تداعيات الوباء. وحتى الآن، وُصفت هذه السلالة التي اكتشفت في أفريقيا بأنها مثيرة للقلق للغاية، فيما يقوم العلماء بتحليل ما إذا كان بإمكانها الإفلات من اللقاحات المطروحة، وكيفية اختلاف أعراضها عن السلالات الحالية. وفي غضون ساعات من الإعلان عن ظهورها، تسابق الكثير من الدول حول العالم نحو فرض قيود على السفر من جديد وحظر دخول القادمين من العديد من الدول الأفريقية، وسط ترقب لما هو قادم. ووضع اقتصاديون لدى بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» أربعة سيناريوهات للتأثير المحتمل لـ«أوميكرون» على نمو الاقتصاد العالمي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، اليوم الاثنين، غير أنهم أكدوا أن الوقت لا يزال مبكراً لتعديل توقعاتهم في ضوء عدم وضوح ما قد يحدث فيما بعد.

والسيناريو الأول الذي وصفه الاقتصاديون في البنك بـ«السيئ» يتمثل في أن ينتقل «أوميكرون» بوتيرة أسرع من فيروس «دلتا» الذي سبقه، ويؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في الربع الأول من العام المقبل إلى ما بين 2% و2,5%، وهو ما يقل عن توقعات «غولدمان ساكس» الحالية.

وتوقع البنك الأميركي أن يحقق الاقتصاد العالمي لعام 2022 كاملاً نمواً بنسبة 4,2%، أو بمعدل يقل بنحو 0,4% عن المتوقع حالياً، في حين ستعتبر النظرة المستقبلية لمعدل التضخم «مبهمة».

والسيناريو الثاني هو «أشد سوءاً»، إذ يتوقع أن يكون الوافد الجديد من سلالات كورونا أكثر شراسة ومقاومته للعلاج أشد من فيروس «دلتا»، ما سيعرض نمو الاقتصاد العالمي «لضربة عنيفة»، وسيظل تأثيره على التضخم «مبهماً».

والسيناريو الثالث أن يكون «أوميكرون» بمثابة «إنذار كاذب»، وأن ينتشر بمعدل أبطأ من فيروس «دلتا»، وبالتالي لن يكون له تأثير مهم على نمو الاقتصاد العالمي أو معدل التضخم.

والسيناريو الرابع هو سيناريو متفائل، بحيث يتوقع أن ينتشر «أوميكرون» بوتيرة أسرع قليلاً، غير أنه يتسبب في أمراض أقل حدة بكثير عن السلالة السابقة. وفي هذا السيناريو التخيلي «الخاص بعودة الأوضاع إلى طبيعتها»، يؤدي انخفاض صافي العبء المرضي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ويرجح معه انخفاض معدل التضخم مع تسارع عملية توازن الطلب مع العرض، وتعافي عرض السلع وقوة العمل.

ورغم وضع «غولمان ساكس» أربعة سيناريوهات حول تأثير «أوميكرون»، فإنه أكد أنه لن يغير في توقعاته بشأن التضخم والنمو والسياسة النقدية تغييراً يرتبط بفيروس «أوميكرون»، حتى يصبح احتمال وقوع أحد هذه السيناريوهات أكثر وضوحاً، مضيفاً أن توجهه هذا يأتي في ضوء احتمال سيناريو «الإنذار الكاذب». وربما سيكون هناك مجال لمزيد من الوضوح حول «أوميكرون» خلال مدة تتراوح ما بين أسبوعين وثمانية أسابيع، حيث قد يتأثر الطلب على الأصول ذات المخاطر العالية، حسب ما ذكر المحللون الاستراتيجيون في «سيتي غروب».

> السيناريو الأشد سوءاً: توقعات بأن يكون المتحور الجديد أكثر شراسة

وتتوقع شركة «بيونتك» لصناعة اللقاحات صدور البيانات الأولية في غضون أسبوعين، وستساعد النتائج الأولية في تحديد ما إذا كان الخوف عابراً، أم أن هناك ضربة أكبر تلوح في الأفق.

وبعد أن تعرضت أسواق النفط والسلع الأولية والأسهم لخسائر حادة نهاية الأسبوع الماضي فور الإعلان عن المتحور الجديد، عادت، اليوم الاثنين، لتسترد جزءاً كبيراً من هذه الخسائر إثر تقييم مبدئي من المستثمرين لمخاطر «أوميكرون».

ومن بين القطاعات الحيوية النفط الذي ارتفعت أسعاره بقوة، إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت، في وقت سابق من التعاملات اليوم، أكثر من 3 دولارات، بما يعادل 4,2%، لتصل إلى 75,77 دولارا للبرميل، بعد خسارتها 9,5 دولارات بما يعادل 11,5% يوم الجمعة الماضي.

وصعد كذلك خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 3,27 دولارات أو 4,8% إلى 71,42 دولارا للبرميل، بعد أن خسر 10,24 دولارات في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 12%.

وكانت أسعار النفط قد سجلت، الجمعة، أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ إبريل/ نيسان 2020، بعد أن أثارت سلالة «أوميكرون» مخاوف المستثمرين من إمكانية تزايد فائض المعروض في الربع الأول من العام المقبل.

وبدت روسيا، الحليف الأكبر لمنظمة أوبك فيما يعرف بمجموعة «أوبك+»، أكثر ميلاً إلى أن تأثيرات «أوميكرون» قد تكون أقل حدة من الحالة سادت العالم في أعقاب الإعلان عن ظهوره نهاية الأسبوع الماضي. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء، أمس، عن نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك قوله «يتعين علينا أن نراقب الوضع عن كثب.. لا حاجة لاتخاذ قرارات متسرعة».

تحقيق

صدمة جديدة للاقتصاد السوداني

ضربات موجعة للأسواق تفاقم الأوضاع المعيشية

ما يزيد المخاوف من سلالة أوميكرون، حسب مراقبين، هو أن الاقتصاد السوداني يرتكز بصورة أساسية على الاستيراد في ظل ضعف الإنتاج المحلي، وساد القلق في الأوساط الاقتصادية من تلقي البلاد ضربات مالية جديدة تفاقم أعباء الفقراء ومحدودي الدخل

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

يبدو أن اقتصاد السودان موعود مرة أخرى بضربات قد تكون الأصعب على المواطن الذي مازال يعاني من آثار الانقلاب العسكري والتقلبات السياسية التي حدثت خلال الفترة الأخيرة، حيث لم تسلم مختلف القطاعات من ضربات الاضطرابات الموجعة بالإضافة إلى تداعيات الجائحة الصحية.

وفي ظل الأزمات المتصاعدة مالياً واقتصادياً بلغ التضخم مستويات كبيرة تعتبر الأعلى في العالم بعد استجابة الحكومة وتطبيقها لروشتة صندوق النقد الدولي وتحرير الأسعار، إضافة إلى الانقلاب العسكري الذي ساهم في تعقيد المشهد السوداني بعد توقف الدعم الدولي وتازيم الحالة المعيشية الصعبة التي يمر المواطنون.

وحسب بيانات رسمية، سجل معدل التضخم في السودان انخفاضاً خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي، بتسجيله 365,82 بالمائة، مقارنة مع 387,56 بالمائة في شهر أغسطس /آب الماضي، بتراجع قدره 21,74 نقطة. وكانت البلاد قد سجلت في شهر يونيو/حزيران الماضي واحدة من أعلى نسب التضخم في العالم عند 442,78 بالمائة، وعانى السودانيون، خلال الأشهر الماضية من ارتفاع مستمر في أسعار السلع الضرورية والخدمات، بينما عادت صفوف الخبز والوقود مجدّدا بسبب إغلاق الموانئ السودانية بواسطة محتجين في شرق السودان قبل أن يعيدوا فتحها مؤخراً.

وما يزيد المخاوف من سلالة أوميكرون، حسب مراقبين، هو أن الاقتصاد السوداني يرتكز بصورة أساسية على الاستيراد في ظل ضعف الإنتاج المحلي.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن السلالة الجديدة ستكبّد الاقتصاد السوداني خسائر باهظة، يرى آخرون أن هناك فوائد منها تقليص الفواتير الباهظة والتكلفة الكبيرة التي تدفعها خزينة الدولة لتوفير السلع والخدمات واستيراد الطاقة حيث يرتقب انخفاض أسعارها، موضحين أنه بمجرد إعلان ظهور الفيروس المتحور الجديد أوميكرون في جنوب أفريقيا انخفضت أسعار النفط في العالم.

> %442,78
>
> سجل السودان في شهر يونيو/ حزيران الماضي واحدة من أعلى نسب التضخم في العالم، إذ ارتفع إلى 442,78 بالمائة، حسب بيانات رسمية، الأمر الذي فاقم معيشة المواطنين.

الاقتصادي السوداني، عادل عبد المنعم، يقول لـ«العربي الجديد» إن بلاده من الدول ذات الإمكانات الضعيفة في مجابهة الكوارث في كافة القطاعات.

وأضاف: نحن عاجزون عن فعل أي شيء ووصلنا إلى أسوأ حالاتنا اقتصادياً في مرحلة الإغلاق السابقة، مع تزايد عدد الوفيات بالنسبة لكبار السن تحديداً، واستيعاب المرضى غير متوافر حيث لدينا 9 مراكز عزل ممتلئة دون تجهيزات كافية، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات الإنتاجية.

وقال عادل إنه في حال تفشي المتحور بصورة كبيرة فإن التأثير سيطاول القطاعات الخدمية والبنوك والحركة التجارية المباشرة، ولكنه رغم ذلك يرى أن ذلك لن يضر الاقتصاد القومي بقوله: «نحن نستورد وقودا بحوالي 2,5 مليار دولار، في وقت انخفضت فيه أسعار النفط عالمياً، حيث يُتوقع انخفاض في الاستهلاك العالمي نتيجة لبعض القيود التي تفرض على الدول».

> الفقراء يدفعون الثمن الأفدح لتداعيات الجائحة الصحية والاضطرابات
>
> الحكومة قد تربح من تراجع فاتورة واردات الطاقة بسبب أوميكرون

وأضاف أن السودان يعاني بعد إجراءات 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي من شح في العملة تسبب في نقص الاستيراد، كما أن صادراتنا أيضاً لن تتأثر لأنها تقليدية مثل الزراعة واللحوم.

وقال: يمكننا زيادة الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد وقف المنح والمساعدات الدولية التي تمثل حوالي 40 بالمائة من موازنة الدولة، ما يحتم علينا خفض الإنفاق.

وأكد أن الدول الكبرى المنتجة للنفط سيكون تأثرها بالسلالة الجديدة أقوى من الدول المستوردة، مشيراً إلى نقص واردات السودان في السنوات الأخيرة من 11 إلى 7 مليارات دولار، ولذا فإن الموازنة المقبلة يجب أن تكون مرشدة إلى أبعد الحدود.

أما أستاذ الاقتصاد في جامعة المغتربين، محمد الناير، فيؤكد لـ«العربي الجديد» أن حجم الاستعدادات في السودان مفتقد إلى حد كبير، وليس لديه القدرة على جلب اللقاحات الكافية في ظل عدم وجود دور ملموس من الدول الغنية تجاه الدول النامية.

وقال إذا انتشر الوباء بسرعة هائلة وحدث إغلاق تام فسيؤثر ذلك على الاقتصاد السوداني لأنه حتى الآن، لم يتعاف من الصدمات التي ألمت به منذ عام 2019، ما أثر على إيرادات الدولة.

وأضاف: كل الشواهد تؤكد أن قدرة الدولة على الصمود اقتصادياً ضعيفة بجانب التأثير الذي يضرب قطاع السياحة مع قلتها، كما سيتأثر قطاع الطيران، بالتالي الأثر سيمتد إلى الفنادق والمطاعم وقطاعات النقل الأخرى سواء، بالإضافة إلى تعطل دولاب العمل الحكومي «الخدمة المدنية» والتي لم تستعد قواها حتى الآن وما زالت معطلة بنسب كبيرة.

وقال الناير إنه إذا جاء إغلاق جديد «كلي او جزئي» فسيؤثر بالطبع على الناتج المحلي وسيتراجع أداء القطاع الخاص الذي يعاني من توقف عدد كبير من المصانع والمتاجر، وبذلك سوف تفقد الدولة قدرا كبيرا من مخزوناتها المحلية، ما يتطلب تدابير عاجلة لمواجهة ما يمكن أن يحدث خلال الفترة المقبلة.

وقررت اللجنة العليا لطوارئ كورونا في السودان زيادة الوعي والالتزام بالاحترازات الصحية لمجابهة كورونا، عقب استماعها لتقرير من وزارة الصحة بولاية الخرطوم أكد زيادة حالات الإصابة بكورونا.

وقال ممثل ولاية الخرطوم في اللجنة العليا لمجابهة كورونا، بشرى حامد، إن ولاية الخرطوم تواجه ارتفاعاً كبيرا في الإصابة والوفيات بسبب كورونا، بالإضافة إلى التخوفات الكبيرة من متحور جنوب أفريقيا الأكثر فتكاً بالإنسان.

وما يفاقم تداعيات أوميكرون، حسب خبراء اقتصاد، معاناة مختلف القطاعات من تداعيات الاضطرابات السياسية، إذ كانت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أعدت قبل الانقلاب مسودة موازنة 2022 وقالت إنها تتميز عن غيرها بتوجيه الموارد المالية بشكل أمثل، بما يضمن خفض نسب الفقر وزيادة الدخل وتوجيه القطاعات الاقتصادية والإنتاجية لانتهاج إدارة فاعلة لتحقيق التوازن المالي وتعزيز التحول الاقتصادي من أجل تحقيق نمو شامل. ولكن في الواقع يدفع فقراء السودان الثمن الأفدح للاضطرابات السياسية والأمنية، إذ تم تجميد المساعدات لملايين المواطنين بسبب انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في وقت اشتدت وطأة الغلاء والأزمات المعيشية.

وتسبب تعليق أنشطة البنك الدولي في أعقاب الانقلاب على السلطة المدنية، في تجميد فوري لتمويل برنامج دعم الأسر السودانية (ثمرات).

وكان البرنامج قد تم طرحه خلال مؤتمر شركاء السودان رفيع المستوى الذي عقد في برلين خلال يونيو/ حزيران من العام الماضي، بهدف دعم الأسر السودانية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية والتي تفاقمت بسبب الإصلاحات الاقتصادية.

الأزمات المعيشية تحاصر المواطنين (أشرف شاذلي/ فرانس برس)

الفيروس المتحور يوقف طيران الإمارات الى تل ابيب

أعلنت شركة طيران الإمارات (حكومية)، أول من أمس، تأجيل إطلاق رحلاتها الجوية المباشرة التي كانت مقررة في 6 ديسمبر/ كانون الأول الى مطار تل أبيب حتى إشعار آخر. وذكر متحدث باسم الناقلة المملوكة بالكامل لحكومة دبي، في إفادة عبر البريد الإلكتروني، أن «التأجيل يرجع إلى التغيرات الأخيرة في بروتوكولات الدخول الإسرائيلية». وأكد المتحدث التزام الناقلة بإطلاق خدماتها إلى تل أبيب في أقرب وقت تسمح به الأوضاع.

يأتي ذلك، بعد إعلان السلطات الإسرائيلية حظر دخول الأجانب في إطار جهود مكافحة سلالة «أوميكرون» الجديدة لفيروس كورونا، اعتبارا من مساء الأحد، على أمل إبطاء انتشار المتحورة الجديدة التي تأكدت إصابة واحدة بها في البلاد. وقال مكتب رئيس الوزراء، نفتالي بينت في بيان، إن «دخول الرعايا الأجانب إلى إسرائيل محظور باستثناء الحالات التي توافق عليها لجنة خاصة»، موضحاً أن الإجراء يدخل حيز التنفيذ مساء الأحد. وتعتبر إسرائيل أول دولة أغلقت حدودها كليا على مستوى العالم منذ الإعلان عن اكتشاف المتحورة الجديدة من فيروس كورونا «أوميكرون».

اقتصاد الناس

تدخل حكومة إبراهيم رئيسي مفاوضات الملف النووي الإيراني مع واشنطن عبر وسطاء دوليين، في وقت تواجه فيه أزمات مالية واقتصادية حادة. ويرسم اقتصاديون 4 سيناريوهات للاقتصاد الإيراني وفقاً لنتائج المفاوضات واحتمال رفع العقوبات

الملف النووي اقتصادياً

4 سيناريوهات لتداعيات المفاوضات على إيران

لندن ـ موسى مهدي

وسط عدم ثقة متزايدة بين إيران والقوى الغربية بدأت بفيينا، أمس الاثنين، مفاوضات الملف النووي بين طهران والولايات المتحدة عبر وساطة 5 دول وهي، روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وتهدف المفاوضات إلى «إحياء الاتفاق النووي»، ورفع العقوبات الاقتصادية عن طهران التي أعادت فرضها الإدارة الأميركية السابقة، بعد انسحابها من الاتفاق النووي على عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وتعد الجولة الجديدة من المفاوضات السابعة بعد أن انطلقت خلال إبريل/نيسان الماضي، كما أنها الجولة الأولى في عهد الحكومة الإيرانية المحافظة الحالية. ويرى خبراء أن حكومة رئيسي تدخل هذه المفاوضات وهي تحت ضغوط اقتصادية متزايدة، حيث يرتفع معدل التضخم في البلاد إلى أكثر من 60%، وتتراجع العملة مقابل الدولار. وحسب مركز الإحصاء الإيراني، فإن أسعار بعض المواد الغذائية، مثل الحليب واللحوم والبيض، ارتفعت فوق 72 في المائة، وإن الزيوت والدهون ارتفعت بنحو 92 في المائة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويقدر مركز «إيران إنترناشيونال» في تقريره الصادر يوم الجمعة الماضي، أن التضخم السنوي في إيران بلغ في المتوسط نحو 44,1 بالمائة. كما تراجع سعر صرف الريال الإيراني إلى أكثر من 28 ألف تومان للدولار الواحد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، كما تعاني البلاد من مجموعة أزمات في خدمات الكهرباء والماء وسط تراجع الإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن هذه الضغوط ربما ستدفع طهران للمرونة في المفاوضات، وخفض سقف المطالبات على الرغم من أنها مبدئياً متبقية حول مستقبل الاتفاق في حال أتت الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2025 برئيس جمهوري قد يمزق الاتفاق النووي الجديد المتوقع في المفاوضات. لكن رغم هذه الاحتمالات فإن الخبير الإيراني، أصفانديار باتمانخليجي، يرى أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي سيمضي في توقيع الاتفاق مع الولايات المتحدة، رغم أنه سيظل لأي اتفاق مع الولايات المتحدة على أساس أنه «اتفاق مرحلي» أو «هدنة مؤقتة» تسمح للبلاد برفع العقوبات، ومساعدة الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من الأزمات المالية والمعيشية. يُذكر أن حكومة رئيسي شهدت احتجاجات في أصفهان بسبب أزمة المياه، كما شهدت البلاد من قبل مظاهرات حاشدة في طهران بسبب انقطاع التيار الكهربائي وانهيار سعر صرف الريال الإيراني.

ورغم أن حكومة رئيسي تلقى باللوم في الأزمات المالية على الحكومة السابقة، إلا أن هنالك سخطاً شعبياً متصاعداً من أن النمط الإيراني الحالي من الحكم والعلاقات الخارجية لن يكون في مصلحة الاقتصاد الإيراني. يذكر أن حكومة رئيسي تسلمت الحكم والعجز المالي بلغ 14,2 مليار دولار. وكان رئيسي قد وعد في حملته الانتخابية بحل الأزمات المعيشية، كما تعهد في مارس/ آذار الماضي بتوفير 11 مليون وظيفة جديدة، لخفض معدل البطالة المرتفع في البلاد تقدر كلفتها بنحو 11 مليار دولار. وبالتالي يرى محللون أن حكومة رئيسي ربما لن تتمكن من حل أزمات الاقتصاد المتراكمة من دون المضي قدماً في «المفاوضات النووية» لرفع العقوبات. ويقول مسؤولون إيرانيون إن أية خيارات أخرى غير المضي في المفاوضات ورفع العقوبات سوف تضر بالاقتصاد الإيراني، وتدفع لهجرة الكوادر الإيرانية المؤهلة للخارج.

لكن ما هي سيناريوهات الاقتصاد الإيراني مع بدء مفاوضات فيينا؟

رغم العقبات التي واجهت إيران بسبب العقوبات، فإن الاقتصاد الإيراني عاد للنمو بعد عامين من الانكماش الحاد، وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويعود التحسن في نمو الاقتصاد الإيراني إلى عوامل ارتفاع أسعار النفط والمشتقات النفطية. وحسب تقديرات الصندوق، فإن الاقتصاد الإيراني ربما يتمكن من النمو بمعدل 2,1% في العام المالي الجاري الذي ينتهي في مارس/ آذار المقبل، وفقاً للسنة الإيرانية التي تحسب بالتقويم الفارسي وليس الميلادي. وحسب بيانات البنك المركزي الإيراني، فإن القطاع النفطي نما خلال الـ 12 شهراً المنتهية في يونيو/ حزيران الماضي بنسبة 23,3%، ولكن البلاد شهدت انكماشاً في نمو القطاع الزراعي بسبب أزمة المياه. ويرصد خبراء 4 سيناريوهات للاقتصاد الإيراني وفقاً لنتائج مفاوضات «الملف النووي» الجاري حالياً، أبرزها السيناريو المتفائل بنجاح المفاوضات ورفع العقوبات الأميركية.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن حكومة رئيسي ستتمكن من استعادة أموالها المجمدة في الخارج، والمقدرة بنحو 100 مليار دولار. كما ستتمكن البلاد من رفع حجم صادراتها النفطية إلى مستويات ما قبل إلغاء ترامب للاتفاق النووي في العام 2017. وكانت إيران قد تمكنت من رفع حجم إنتاجها من النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً، وزيادة حجم الصادرات إلى أكثر من مليوني برميل.

وفي حال تحقق هذا السيناريو المتفائل، فإن المصارف التجارية الإيرانية ستعود إلى النظام المالي العالمي، وستتمكن حكومة رئيسي من جذب الاستثمارات وتعزيز سعر صرف الريال المنهار. وحسب تحليل بمعهد «الشرق الأوسط» للدراسات في واشنطن، فإن نجاح المفاوضات النووية مع واشنطن سيسمح للاقتصاد الإيراني بالنمو بمعدل يراوح بين 5% إلى 7%، وخفض معدل التضخم من معدله الحالي فوق 45% إلى نحو 20%، وزيادة حصة الدخل من النفط ومشتقاته في مكونات الناتج المحلي. وتركز حكومة رئيسي على تكرير النفط وبيعه في شكل مشتقات بدلاً عن بيع الخامات الإيرانية.

ولدى إيران اتفاق طويل الأجل، ولمدة 25 عاماً، مع الحكومة الصينية لاستثمار 250 مليار دولار في تطوير الصناعة النفطية والبتروكيماوية. ومن غير المعروف في حال نجاح المفاوضات كيف ستنظر لهذا الاتفاق الذي يرتبط بوجود حماية عسكرية مباشرة من الصين، عبر إقامة قواعد عسكرية لضمان هذه الاستثمارات الضخمة. أما السيناريو الثاني، فهو أن تتوصل طهران إلى صفقة جزئية مع واشنطن في الملف النووي، يتم بموجبها توقف حكومة رئيسي عن التخصيب العالي لليورانيوم، في مقابل رفع الحظر بشكل تدريجي وجزئي. ويقول معهد «الشرق الأوسط» للدراسات بواشنطن، مثل هذا الاتفاق سيتيح لإيران الحصول على أموالها المجمدة في الخارج، والسماح لها بتصدير 500 ألف برميل يومياً من المشتقات المكررة. ويرى خبراء أن مثل هذا الاتفاق سيمنح حكومة رئيسي هدنة لإدارة الاقتصاد الإيراني بمرونة أكبر وخفض الضغوط السياسية عليه.

أما السيناريو الثالث فهو التخلي عن «الوسطاء»، أي مفاوضات «5+1»، وأن تجري واشنطن مفاوضات مباشرة مع طهران عبر القنوات الدبلوماسية، وهو ما ترغب فيه واشنطن وترفضه طهران. وفي هذه الحالة، فإن أميركا ستفرض شروطها دون ضمانات دولية. أما السيناريو «الشرق الأوسط» للدراسات بواشنطن، المتشائم فهو فشل المفاوضات الجارية، واستمرار العقوبات الأميركية والمعاناة الاقتصادية في إيران.

على الجانب الأميركي يبدو أن إدارة الرئيس جو بايدن ترغب في مفاوضات مباشرة مع طهران دون وسطاء، ولكن ربط مفاوضات النووي بملفات السياسة الخارجية لطهران والصواريخ البالستية. وهناك شكوك في واشنطن من تداعيات نجاح المفاوضات ورفع الحظر على مستقبل تطوير إيران للسلاح الذري بعد الاتفاق. في هذا الشأن يقول رئيس معهد «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، ريتشارد هاس، إن رفع الحظر الاقتصادي ربما لن يضمن أن إيران لن تطور السلاح النووي، ومواصلة التخصيب في مقرات سرية غير الحالية التي تخضع لفحص وكالة الطاقة الذرية. وبالتالي يرى هاس أن رفع العقوبات سيعزز من موارد إيران المالية، وسيسمح لها بمواصلة تخريب الاستقرار السياسي في اليمن وسورية والعراق ولبنان. ويقول في تحليل على موقع «مجلس العلاقات الخارجية»، إن الاتفاق الذي رفع العقوبات في العام 2015 لم يحد من قدرة إيران على تدخلاتها في المنطقة العربية.

غلاء المواد الغذائية يضرب الأسر في إيران (Getty)

63 مليار دولار حجم التجارة

ذكرت وكالة «فارس» الإيرانية، أمس الاثنين، أن رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية مهدي مير اشرفي قال إنّ التبادل التجاري لإيران بلغ 63,1 مليار دولار في الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الجارية بين فترة 21 مارس/ آذار و20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. وبيّن مهدي مير اشرفي، في بيان، أن الحجم التجاري شهد نمواً كبيراً، ولفت إلى أنّ الصادرات الإيرانية ارتفعت في البتروكيماويات إلى 13,3 مليار دولار.

> غلاء المعيشة وأزمات الغلاء تضغط على طهران في مفاوضات فيينا

«أوميكرون» والتضخم يضعفان اقتصاد اليورو

أظهرت بيانات المفوضية الأوروبية، أمس الاثنين، تراجع مؤشر الثقة في اقتصاد منطقة اليورو خلال نوفمبر/ تشرين الثاني، فقد عانى المستهلكون بسبب ارتفاع التضخم وعودة ظهور متحور «أوميكرون» من فيروس كورونا، الذي حول المنطقة إلى بؤرة جديدة للمرض. وانخفض المؤشر من 118,6 نقطة خلال أكتوبر/ تشرين الأول إلى 117,5 نقطة في نوفمبر/ تشرين الثاني، فيما استقرت الثقة في القطاع الصناعي بشكل عام، بينما تحسنت الثقة في القطاع الخدمي.

لكن، انخفضت الثقة لدى المستهلكين إلى أدنى مستوى لها في سبعة أشهر، مما يعكس التدهور في تقييمات الأسر لأوضاعهم المالية السابقة والمقبلة، ونياتهم لإجراء عمليات شراء كبيرة، وتوقعاتهم بشأن الوضع الاقتصادي العام مع استمرار الضغوط التضخمية.

وعلى الرغم من توقعات البنك المركزي الأوروبي أن ارتفاع التضخم مؤقت إلى حد كبير، صرحت عضو البنك، إيزابيل شنابل، الأسبوع الماضي، خلال مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» بأن هناك تهديداً متزايداً بأن ضغوط الأسعار قد تستمر لفترة أطول.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع التضخم أعلى من 4% هذا الشهر في منطقة اليورو وسط مخاوف من تداعيات المتحور الجديد من الفيروس على معدل النمو الاقتصادي.

(العربي الجديد)

بعد فترة التعافي مطاعم باريس تواجه أزمة مجددا (Getty)

بكين تعاقب داعمي استقلال تايوان

الصين للخوف من صعود تيار الاستقلال في الانتخابات تايوان (Getty)

بكين ـ العربي الجديد

بدأت الصين استهداف الشركات والكيانات الداعمة لحملات الانتخابات السياسية في تايوان، إذ توسع جهودها لتقويض دعم الحزب الحاكم المؤيد للديمقراطية. وقالت المتحدثة باسم مكتب شؤون تايوان في الصين، تشو فنجليان، للصحافيين، إن السلطات لن تسمح لأي شركة بجني أموال في البر الرئيسي الصيني، ثم التبرع بالمال لجماعات الاستقلال التايوانية المتشددة، وذلك نقلاً عن صحيفة «فايننشيال تايمز». وجاء تحذير بكين للشركات التايوانية بعدما فرضت السلطات الصينية غرامة على مجموعة «فار إيسترن» أكبر ممول للحملات الانتخابية في تايوان، بقيمة 88,62 مليون يوان (13,9 مليون دولار) لارتكابها مخالفات بيئية وعمالية وضريبية.

وكانت «فار إيسترن» المعروفة في تايوان بمتاجرها الفخمة ولديها أصول بقيمة 85 مليار دولار من خلال عشر صناعات، أكبر داعم بين الشركات، للانتخابات العامة الثلاثة الأخيرة.

وتعكس تلك التصريحات تطور الأزمة بين تايوان والصين، بالتزامن مع تصريحات وزير الدفاع في تايوان، بأن الجيش الصيني يحاول إجهاد القوات المسلحة التايوانية بمهامه المتكررة في مكان قريب، مؤكداً قدرة بلاده على الرد، بعد تصعيد جديد في نشاط القوات الجوية الصينية.

أرباح قياسية لـ«غازبروم» من أزمة الغاز

موسكو ـ العربي الجديد

أعلنت مجموعة الغاز الروسية العملاقة «غازبروم» أمس الاثنين، أنها سجلت أرباحاً صافية قياسية في الربع الثالث من العام الجاري، في ظلّ أزمة غاز حادة في أوروبا نجمت عن انخفاض غير عادي في المخزونات، ودفعت الأسعار إلى مستويات قياسية.

وبحسب النتائج التي نُشرت الاثنين، ونقلتها وكالة فرانس برس، بلغت الأرباح الصافية لشركة غازبروم 581,8 مليار روبل (6,8 مليارات يورو بسعر الصرف الحالي) في الربع الثالث من العام. وارتفعت إيرادات غازبروم في الربع الثالث من العام الجاري بين يوليو/تموز وسبتمبر/ أيلول بنسبة 70 بالمئة على أساس سنوي، لتصل إلى 2. 37 تريليون روبل (27,8 مليار يورو)، وهو رقم قياسي أيضاً.

وعلى مستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، حققت «غازبروم» أرباحاً صافية قياسية بلغت 1,55 تريليون روبل (نحو 20 مليار دولار). وحققت الشركة خسائر بقيمة 218,4 مليار روبل في الفترة نفسها من العام السابق. وقال فاميل صديقوف نائب رئيس لجنة إدارة مجموعة غازبروم التي تسيطر عليها الدولة الروسية في بيان إن «غازبروم واصلت تسجيل نتائج متينة، وحققت أداء مالياً غير مسبوق». وأشار إلى «التأثير الواضح للوضع على أسواق التصدير»، موضحاً أنه يتوقع «نتائج مبهرة أكثر نظراً لاتجاه الحالي» في الربع الأخير من العام.

وتواجه أوروبا التي تستورد أكثر من ثلث حاجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، أزمة ارتفاع لأسعار الغاز منذ أشهر إثر ارتفاع الطلب عليه مع انتعاش الاقتصادات عند تحسّن الوضع الوبائي خلال العام الجاري قبل ظهور متحور «أوميكون» الجديد.

وحملت بعض الدول روسيا جزئيا مسؤولية ارتفاع أسعار الغاز بهدف تشغيل خط أنابيب «نورد ستريم 2»، فيما تنفي موسكو ذلك وتلقي اللوم على القرارات الأوروبية.

وكانت مخزونات الغاز في أوروبا قد تراجعت، ووصلت إلى أدنى مستوياتها بسبب فصل شتاء طويل في عام 2020 وعدم تجديدها بما يكفي منذ ذلك الحين، رغم استئناف النشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى انخفاض في مساهمة الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح لأسباب تتعلق بأحوال الطقس. وتقول موسكو إن الاتحاد الأوروبي فضل في السنوات الأخيرة عمليات شراء الغاز في السوق الفورية التي تشهد تقلبات في الأسعار، بدلاً من توقيع عقود طويلة الأجل مع شركة غازبروم.

ومن المتوقع أن تتواصل أرباح مجموعة «غاز بروم» المرتفعة خلال العام المقبل، خاصة أن الغاز الطبيعي لا يتأثر بتفشي الفيروس مثل ما هو الحال بالنسبة للنفط ومشتقاته.

المقر الرئيسي لمجموعة غازبروم في موسكو (Getty)

الرؤية

«أوميكرون» وتحديات الأمن الاقتصادي العربي

عبد الحافظ الصاوي

تتوالى المشكلات الاقتصادية الدولية، وتترك آثارها السلبية على الجميع، إلا أن حظ الشعوب العربية، أنها لا تمتلك حكومات قادرة على مواجهة هذه التحديات، مع استمرار النهج التقليدي، في النشاط الاقتصادي، من خلال الاعتماد على تصدير المواد الأولية، كالنفط والمحاصيل الزراعية أو المعادن. كذلك تعتمد بعض الدول العربية، على المعونات الخارجية، أو التوسع في الاعتماد على القروض المحلية والخارجية، لتسيير نشاطها الاقتصادي القائم على النفقات الجارية، للرواتب والدعم، والقيام بوظائف الدولة التقليدية. ولم تكن الدول العربية قد تعافت بعد من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، التي ضربت الاقتصاد العالمي، نهاية عام 2019، وخلال عام 2020، فإذا بتطور جديد في تحور الفيروس، يواجه العالم باسم «أوميكرون»، الذي أوجد حالة من الهلع، أدت إلى اتخاذ العديد من الدول لخطوات احترازية، مثل منع استقبال الرحلات الخارجية، أو منع دخول الأجانب. وينتظر اتساع مثل هذه الخطوات، مما ينذر بالعودة مرة أخرى للإغلاق التام أو شبه التام، الذي عاش الاقتصاد العالمي كابوسه في 2020.

كانت أولى الضربات القاسية التي مُنيت بها الاقتصاديات النفطية العربية، هبوط أسعار النفط، يوم الجمعة 26 نوفمبر، بنحو 10%، وثمة توقعات بأن يشهد سوق النفط المزيد من الهبوط، إذا ما استمرت المخاوف من مواجهة «أوميكرون»، لتنهار بذلك أحلام تحسن الأوضاع الاقتصادية للدول النفطية العربية، لكي تتخفف من أعباء السنوات الثماني الماضية، والتي أوقعتها في عجز الميزانيات، والتوجه للاستدانة، واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، أو السحب من أرصدة الصناديق السيادية.

مفهوم الأمن الاقتصادي

تُعرّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمن الاقتصادي بأنه «الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم».

وفي الوضع الطبيعي، بعيدًا عن وجود مشكلات عالمية، نجد أن هناك دولا عربية تفتقد إلى تحقيق الأمن الاقتصادي، وهي تلك الدول التي تعاني من شدة الفقر، مثل السودان والصومال وموريتانيا واليمن وجيبوتي، وليس هذا فحسب، فثمة تفاوت ملحوظ في أداء الدول العربية متوسطة الدخل في توفير الأمن الاقتصادي لمواطنيها، كما هو الحال في تونس، والمغرب، ومصر، والأردن. وحتى في حالة الدول النفطية العربية، التي لديها القدرات المالية على توفير الأمن الاقتصادي لمواطنيها، عبر استيراد السلع والخدمات، إلا أنها في ظل الأوضاع الجديدة، لتطوير فيروس كورونا، ستجد نفسها أمام فاتورة أعلى من حيث التكلفة، والوقوع تحت ضغوط أخرى تتعلق بمشكلات سهولة الإمداد، وعقبات تحول بعض الدول باتخاذ قرارات تتعلق بمنع تصدير بعض السلع، لتوفير مخزون استراتيجي منها لصالح مواطنيها.

وفي ضوء حالة الترقب والحذر، التي تنتاب العالم، ومن خلال بيانات حديثة لمنظمة الصحة العالمية، تحذر فيها من أنه في حالة تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 بخمسأضعاف «أوميكرون»، فستكون العواقب وخيمة، نجد أن ثمة تحديات تواجه الأمن الاقتصادي للدول العربية، ومن بين التحديات:

تراجع معدلات النمو

من الطبيعي أن تشهد دول المنطقة العربية، تراجعًا في معدلات نموها الاقتصادي، تأثرًا بالوضع العالمي، في ضوء تطورات متحور «أوميكرون»، وقد يتحقق ذلك في عام 2022، وستكون الدول النفطية العربية الأكثر تأثرًا بذلك، بسبب بنيتها الاقتصادية القائمة على النفط بشكل رئيس. ويتطلب الأمر معالجات كبيرة، لمواجهة الرعاية الاجتماعية والصحية، فعلى الصعيد الاجتماعي، يستلزم الأمر تدابير لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة، وتقديم مختلف صور الدعم لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية لفئات المهمشين ومحدودي الدخل. كما أن متطلبات الرعاية الصحية ستكون أكبر، بعد الحديث عن أن المتحور الجديد، قد يصيب من تلقوا اللقاح، وهو ما يجعل الحكومات العربية أمام متطلبات جديدة، إذا ما توفر لقاح جديد، لمواجهة «أوميكرون»، فضلًا عن توفير مستلزمات الوقاية، والتي للأسف يعتمد على استيرادها بشكل كبير من الخارج، ولا ينتج منها محليًا إلا القدر القليل.

وبشكل عام تعاني الدول العربية من تراجع نسبة إنفاقها على الرعاية الصحية، مقارنة بالمتوسط العالمي، فالتقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى أن إنفاق الدول العربية على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5,3% في عام 2017، بينما كان المتوسط العالمي، 9,9%، وهو ما يعني قابلية الحالة العربية لوجود عجز في الأمن الاقتصادي على صعيد الرعاية الصحية، وبخاصة إذا ما تصاعدت أزمة «أوميكرون».

العجز عن توفير الغذاء

منذ عقود، والمنطقة العربية تعاني من فجوة غذائية، قدرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، بنحو 32 مليار دولار سنويًا، فلم تغير الأزمات المتتالية على مدار عقود، من العقلية التي تدير منظومة الاقتصاديات العربية، بحيث تتجه لتأمين احتياجاتها من الغذاء عبر التكامل الاقتصادي العربي، أو تفعيل الجهود العلمية المعنية بتحسين الزراعات في الأقطار العربية.

وإذا ما استمرت هذه العقلية على ما هي عليه، لتوفير الأمن الغذاء العربي، عبر بوابة الاستيراد، فستجد نفسها أمام تكاليف أعلى مما كانت عليه، في ظل تطور أزمة متحور «أوميكرون»، فثمة توقعات بتعثر سلاسل الإمداد، وعجزها عن الوفاء باحتياجات كافة الدول في المواعيد المطلوبة. وحسب تقديرات مؤشر متوسط أسعار الأغذية، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو»، فإن أسعار الغذاء شهدت زيادة 31,3% في أكتوبر 2021، مقارنة بما كانت عليه الأسعار في أكتوبر 2020. وقد تشهد أسعار الغذاء المزيد من الارتفاع في ظل التداعيات السلبية لتطورات الفيروس، وبالتالي فالمتوقع أن تعاني الدول العربية من فجوات في تلبية احتياجاتها من الغذاء، سواء لارتفاع التكاليف، أو بطء استجابة سلاسل التوريد، وهو ما يعني زيادة معدلات الجوع في المنطقة العربية، مما يتنافى مع تحقيق مفهوم الأمن الاقتصادي.